

فيها اي في القعدتين والصلوة والدعاء **معتتان** الاول فرض عند الشافعي  
 ومنها اي من الفرائض ترتيب لقيام اي تقديمه بقصد الترتيب **على الركوع**  
**والركوع على السجود** حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز لان الصلوة  
 لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وتحقيقه ان الصلوة من الافعال الشرعية فلها ماهية  
 مركبة من اجزاء مادته هي القيام والركوع والسجود ولم يذكر القراءة مع انها  
 من الاجزاء المادية ايضاً اذ لا دخل لها في حصول الجزاء الصدوري لان النسخ لم يبين  
 له محلاً مخصوصاً بطريق الفرضية كما عتبت لها في الاركان بل جعلها فرضاً في الصلوة  
 مطلقاً حتى لو تركت في الاوليين ووجدت في الاخرين صحت الصلوة  
 وانما الاصح لو تركت بالكلية فلم يفسد السابق جعلوا مراعات الترتيب بين القراءة  
 والركوع من الواجبات لا الفرائض واقتصروا في التثني بوجوب رعاية الترتيب في  
 الاركان على هذا المثال يؤيد ما قالوا من ان ما حدث في الصلوة ان ما حدثت  
 شرعيته بواجب وجوده صورة ومعنى في مجله لانه كذلك شرع فاذلغيره فقد  
 قلب العقل وعكسه وقلب المشروع بطل وعنه يعلم تحقيق ما قال صاحب الهداية  
 عنده الواجبات ومراعات الترتيب فيما شرع مكرراً من الافعال فانه اذ بما  
 شرع مكرراً في الركعة الواحدة كالسجدة فان من ترك الثانية ساهياً وقام واتم  
 صلواته فتذكر فعله ان يسجد السجدة المتركه ويسجد للسجدة كما امر واهتز  
 به عما شرع غير مكرراً فيها كالركوع فانه اذا وقع بعد السجدة لا يقع تلك الركعة  
 مقيداً بها بالاجماع ذكره شرع الهداية حتى قال في الجلاية الترتيب فرض فيما  
 احدث شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس يفرض فيما تعددت شرعيته

في كل

في كل ركعة كالسجدة حتى لو تذكر في ركوع الركعة الثانية اذ ترك سجدة من  
 الركعة الاولى فالخط عن ركوعه فسجدها لا يلزم عليه اعادة الركوع فان قيل  
 السجدة الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاي سر في جعل مراعات  
 الترتيب بينهما واجباً لا فرضاً قلنا السر في ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى  
 اسجد واكبرها بفعل الرسول عليه السلام كما سبق فاذا وجد الاولى في  
 محلها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النفس ولو فرض الترتيب بين  
 السجدة تين لزم مساواة ثابت بالفعل لما ثبت بالنص مع ان الاول على رتبة  
 من الثاني ويعلم ايضاً تحقيق ما قال في الضميمة اما تقديم الركن نحو ان يركع  
 قبل القراءة فلان مراعات الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلاثة خلافاً لغيره  
 فان معناه ان مراعات الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة عندهم وفرض  
 عنده فانه يقبسه على الاركان المرتبة كالقيام والركوع والسجود وهم يفترون  
 بينها وبين تلك الاركان بما ذكرنا ويعلم من جميع ما ذكر في هذا المجل ان كلام  
 صدر الشريعة هاهنا محتمل اما اولاً فلان قوله فيما ذكر ليس قيداً بل مخالف لما  
 صرح شرع الهداية انه احتراز عما شرع غير مكرر في الركعة الواحدة كالركوع  
 فانه اذا وقع بعد السجود لا يقع معتداً به واحا ثانياً فلان ايرادهم لتقدير  
 تقديم الركن الركوع قبل القراءة لا تعين له بما نحن فيه لما عرفت ان القراءة  
 ليست من الاركان التي لها مدخل في الترتيب واما الثالث فلان قوله  
 فانها ان رعاية الترتيب واجبة مطلقاً غير مطابق للواقع اذ لا يلزم من  
 وجوب رعاية الترتيب في صورة مخصوصة وجوب رعيتها في صورة خالصة